في اليوم الثاني لمؤتمر «دراسات».. متحدثون:

الشباب والمرأة شركاء في صياغة الأمن الوطني والإقليمي لدول التعاون

ناقش مؤتمر مركز «دراسات» حول أمن الخليج في يومه الثاني محور الشباب والمرأة كشركاء في صياغة الأمن الوطني لدول مجلس التعاون.

وقد ترأس الجلسة الشيخة هند بنت سلمان آل خليفة رئيس جمعية رعاية الطفل والأمومة، وتحدث في الجلسة كل من الدكتورة ثريا ابراهيم العريض عضو مجلس الشورى السعودي، الدكتور باقر النجار استاذ علم الاجتماع بجامعة البحرين، وحسين شرفي رئيس جمعية البحرين الشبابية.

ودعت الشيخة الدكتورة حصة سعد العبدالله السالم الصباح رئيس مجلس سيدات الاعمال العرب، الى ضرورة تأصيل حب الوطن في نفوس الأبناء، وتعزيز الشعور بشرف الانتماء الى الوطن للعمل على خدمته والحفاظ على مكتسباته، وحثت في كلمتها بالجلسة الثالثة الى اهمية تعزيز الثقافة الوطنية وترسيخ الأهمية الاقتصادية والجغرافية للوطن، واحترام الانظمة والحفاظ على حقوق الانسان.

واستعرضت الشيخة حصة تجربتها في توجيه عضوات مجلس سيدات الاعمال العرب بكيفية التعامل مع الأزمات وحالات عدم الاستقرار في الاوطان العربية، منوهة الى انه كلما كانت المرأة أكثر قدرة على تنشئة جيل صحيح، كلما أتيحت لها فرص العمل وتعزيز عوامل الاستقرار الاقتصادي وتربية جيدة لجيل يحمل راية التقدم والرخاء للأوطان.

واكدت الشيخة حصة ان الام هي اول معلم للتربية وترسيخ مفاهيم المواطنة والانتماء الى الارض، خاصة وان سلوكيات الابناء واخلاقهم المبنية على تربية الأم ستبقى معهم الى الابد.

كما اعتبرت الشيخة حصة الأم اخطر وسيلة لتربية الطفل، لتمثل قدرة متجسدة امام أعينه ومؤثرا رئيسيا على سلوكياته وتنشئته على حب الوطن، مشددة على ان المرأة هي اساس نهضة اي مجتمع وغرس النبتة الطيبة والبذرة الاولى في تنشئة الابناء، والعمود الفقري لبناء الكيان الانساني وعطائه وصورته المستقبلية.

وقالت الشيخة حصة ان دور البيت أخطر من دور المدرسة والمجتمع في تنشئة الثقافة الوطنية في قلوب النشء، فهي الحضانة الاولى في عماد العملية التربوية، محذرة من خطورة الاهمال في التربية بالمنزل.

ومن جانبها، اكدت الدكتورة ثريا ابراهيم العريّض عضو مجلس الشورى السعودي خلال الجلسة على دور المرأة في الأمن الوطني والإقليمي بدول مجلس التعاون، وقالت إن دور المرأة الخليجية في هذه الحقبة المتأزمة أمنيا واقتصاديا ومجتمعيا يكتسب أهمية كبيرة.

كما قالت إن الوعي بضرورة حماية الأمن الداخلي قد زاد بعد أن تفاقمت تأثيرات نخر المجتمع عبر التسيّس، والتأجيج المعلن والمستتر، واستغلال معاناة المواطن اقتصاديا لتسخيره كهشيم في معركة الصراع على التسيّد للوصول الى السلطة أو الى التحكم في الموارد المحلية.

وفي حديثها عن دور المرأة كشريك في حماية الأمن الداخلي قالت العريض: «أعطني مجتمعا يحترم قدرات المرأة.. ويضمن حق المرأة في المواطنة.. أريك مواطنات يزرعن في أبنائهن وبناتهن إخلاص الانتماء، ومناعة مقاومة ذاتية ضد أي محاولة لتضليلهم، أريك وطنا مستقرا» مؤكدة في الوقت ذاته أنه لا تستطيع الأم ان تغرس الشعور بالانتماء في أبنائها، إن لم تكن هي تشعر به في أعماق أعماقها عبر شعور متبادل بالرضى عن موقعها كأنثى في معادلة المجتمع وقوانين المواطنة.

وقالت د. ثريا العريض ان الأمن الداخلي بحاجة لغرس وتقوية الشعور بالانتماء ومعالجة مسببات عدم الاستقرار النفسي والاقتصادي بين افراد المجتمع.

من جانبه استعرض الدكتور باقر سلمان النجار استاذ علم الاجتماع في جامعة البحرين التحديات التي يواجهها الشباب في الخليج العربي، وهموم المجتمعات الفتية التي تشكل النسبة الأكبر من التركيبة السكانية.

وقال ان مجتمعات الخليج العربي تقوم على قاعدة سكانية فتية نسبتها 67،3٪، وهي قاعدة واسعة وبفعل اتساعها العددي تعني تبعات اقتصادية وأخرى اجتماعية وسياسية، لافتا الى ان الفئات العمرية الواقعة فيما يعرف بالفئة الشبابية والتي قد تمتد من 15 إلى 40 سنة يشكلون ما لا يقل عن 45٪ من الجسم السكاني المحلي، وهي فئة رغم اتساعها تعاني من مشكلات اجتماعية وأخرى ثقافية واقتصادية.

وذكر النجار ان بعض من هذه المشكلات هي ذات طبيعة نفسية اجتماعية يشترك فيها فئة الشباب بشكل عام، إلا أن بعضها الاخر قد فرضته التحولات الاقتصادية والمعرفية والتكنولوجية التي مرت بها المنطقة خلال العقدين الماضيين، مؤكدا على ضرورة البحث عن حلول غير تقليدية لحل تلك المشكلات بحيث تكون ذات صبغة جديدة تأخذ في اعتبارها فضاءات الانترنت المفتوحة وغير القابلة للضبط رغم كونها من اهم مداخل الضغط والتأثير على الشباب.

وحذر د. باقر النجار من خطورة عدم القدرة على التعاطي بشكل صحيح مع الفضاء الافتراضي او الالكتروني، حيث تعتبر منطقة الخليج من اعلى اقاليم المنطقة العربية استخداما وتوظيفا للانترنت بنسبة تفوق 60٪ من اجمالي سكان الخليج، تتصدرها الامارات بنسبة 75٪ من اجمالي سكانها يستعملون الانترنت وهو ما يعكس حجم تأثير ما يتم تداوله في الفضاء الالكتروني على الشباب.

وقال النجار ان غياب استراتيجية واضحة وفهم واضح لاحتياجات الشباب قد جعل منهم مجالات مفتوحا تستهدفه الكثير من القوى الخارجية والداخلية، لافتا الى ان غياب البرامج التي تستوعب الطاقات الشبابية يدفعهم للدخول بأنشطة غير مقبولة او اعمال محظورة وممارسات سياسية غير مقبولة، ولربما هذا الفراغ قد ترك الشباب لجماعات الاسلام السياسي التي شحنت الشباب طائفياً والنتيجة مزيد من الخلافات والصراعات بالمنطقة.

واوضح النجار ان شباب الخليج يشترك مع الشباب العربي في كثير من المشكلات والهموم المستوردة كنتيجة للعولمة، مثل ظاهرة التنمر بين الشباب وتعاطي الاشكال الجديدة للمخدرات وانتشار العنف المفضي الى الموت.

وبين النجار انه من المشاكل المقلقة ايضا للمجتمعات الخليجية هو ارتفاع سن الزواج من فئات عمرية 18–24 سنة لتصبح الآن 20–30 سنة، محذرا من خطورة معدلات الطلاق المرتفعة والمخيفة في الخليج التي تصل في بعد الدول الى 60٪ بين الشباب.

واعتبر النجار ان التحدي الحقيقي الذي يواجه المنطقة يكمن في خلق وظائف نوعية بعيدا عن القطاعات الحكومية المشبعة وغير قادرة على التمدد، وتأهيل الشباب من الناحية المعرفية والمهنية لدخول القطاع الخاص ومنافسة العمالة الاجنبية.

وقال علي حسين شرفي رئيس جمعية البحرين الشبابية خلال الجلسة ان اشراك الشباب والمرأة في عملية التنمية الشاملة أصبح أمرا غاية في الأهمية للتغلب بشكل مستدام على الأزمات والتحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.

وذكر ان الاحصاءات تشير إلى أن معظم سكان دول مجلس التعاون هم دون سن الـ25 سنة، وانه من المتوقع أن تكون نسبة عدد الشباب من هم دون سن الـ25 حوالي 54٪من إجمالي عدد السكان في دول مجلس التعاون بحلول عام 2020 وكذلك بالنسبة للنساء تشير بعض الإحصاءات أن نسبة النساء في دول مجلس التعاون تفوق نسبة الرجال في بعض دول الخليج.

وقال شرفي انه يجب على حكومات دول مجلس التعاون أن تضع الشباب وكذلك المرأة على جميع المستويات في سلم أولوياتها ضمن الاستراتيجيات الحالية والمستقبلية للحفاظ على أمن واستقرار دول مجلس التعاون.

وأكد رئيس جمعية البحرين الشبابية على أهمية دور الشباب تجاه دعم قضايا الأمن الوطني، موضحاً أن وجود جيل من الشباب الواعي بالسياق المحلي والإقليمي والدولي من شأنه تعزيز الأمن الوطني، وبخاصة في ظل ما تفرزه العولمة من مفاهيم مغلوطة لا تتناسب وخصوصية المجتمعات الخليجية وتطورها، موضحا أن توعية جيل الشباب بهوية المجتمعات الخليجية من شأنه تعزيز الانتماء الوطني.

جانب من مؤتمر «دراسات»

خلال مؤتمر الأمن الوطني.. الصباح:

دول المجلس استطاعت تجاوز الأزمة الحالية بالرغم من الإجراءات الاستثنائية

عبدالله الهامي:

أكد رئيس جهاز الأمن الوطني الكويتي الشيخ ثامر العلي الصباح أن دول مجلس التعاون الخليجي تبادر بتطوير خياراتها لتفادي التداعيات المحتملة بما يعزز مصالح الدول كافة، وتتمثل في تكريس القوى الذاتية من خلال انشاء الاتحاد الخليجي أولاً، وتعزيز العمق العربي للأمن الخليجي، فضلاً على أن يكون التعامل الخليجي مع ايران وفق السياسية التي تميز بين الخلاف وتقاطع المصالح المشتركة على أن يُنظر إليها على أنها حليف استراتيجي وفق شروط موضوعية.

وأضاف خلال الجلسة الأولى من مؤتمر الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون بعنوان "تحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل (تغير البيئية الاقليمية: تطورات عابرة أم تحولات استراتيجية؟)"، أن المؤتمر يمثل محفلاً بارزاً استراتيجياً في تسليط الضوء على أبعاد قضايا الأمن الوطني والاقليمي في المنطقة، موضحاً أن المنطقة في منتصف العقد الثاني تشبه ما كانت عليه من توتر في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينات، لما شهدته المنطقة من تحولات جوهرية من المتوقع أن تظل تأثيراتها تفرز تداعياتها على المدى المقبل.

وتابع بقوله: "أن البيئة الخليجية كانت وما تزال محملاً للتغيير ومجال للتبدل الكلي أو الجزئي بفعل التطورات للبنية الدولية والزخم المتمخض عن تفاعلات الدول الكبرى والمؤثرة في النظام الأقليمي والشرق الأوسط، وأن هذه العملية مرشحة للاستمرار في العقود المقبلة، في ضوء الأحداث المتسارعة ذات التداعيات المعقدة، مكانيا وزمانياً".

وشدد على أن دول الخليج الأخذ بعين الاعتبار الأهمية الاقليمية والجيوستراتيجية لها، لوجود بعض من الاعتبارات لدول مجلس التعاون الخليجي ساهمت في حساسية بالغة التأثر لدول المجلس فراداً ومجتمعاً، وبما تحفل به العلاقات الدولية والإقليمية ومعطياتها التوافقية والخلافية، ما يستوجب من دول المجلس الإمعان في هذه التفاعلات، واستشراف السيناريوهات المحتملة لأنماط تحولاتها في المستقبل المنظور.

وأكد أن العلاقات الخليجية تأتي في المقدمة دائما، وأورد أنه حسب القراءة الشاملة للمسيرة الخليجية تشير إلى النجاح الواضح التي حققته العلاقات الخليجية في تعاطيها مع التحديات منذ نشأتها وحتى الوقت الراهن، والتي كان لها تأثيرات جمة على استقرار المنطقة.

العقيدة القتالية الموحدة

الى ذلك أكد خبير الشؤون الاستراتيجية والأمنية صاحب السمو الملكي الدكتور الأمير نايف بن أحمد بن عبدالعزيز آل سعود أن التهديدات القائمة التي تواجه دول الخليج تعتبر أخطر من السابق كماً ونوعاً، فهي متنوعة ولا تقتصر فقط على الخطر الإيراني، بل تأتي من الجهات الأربع وتتراوح بين أخطار تقليدية وأخرى نووية وأخطار الحرب غير المتماثلة، والحرب الإلكترونية.

وأضاف أن ذلك يأتي في ظل معادلات استراتيجية تشكلت حالياً حول منطقة الخليج في أجواء تحمل عودة روسيا الى المياه الدافئة، والتمدد الصيني الهندي باتجاه المحيط الهندي وبحر العرب، مقابل الانكفاء الأمريكي، وعودة التنافس القديم الجديد بين بريطانيا وفرنسا بالدخول في شراكة دفاعية مع دول الخليج.

ولفت إلى أن جميع ذلك يعقّد مفهوم الدفاع الخليجي، ويجعل من الصعب على دول الخليج التعامل مع هذه التحديات والتهديدات من منطلق كل دولة بمفردها، ما قد يكون مبرر مقنع وكاف لتحقيق مزيد من التعاون ضمن مظلة الخليج العربي، وتشكيل منظومة قتالية أكثر واقعية وفعالية؛ تعزز استراتيجية الردع والاستقرار.

وتابع بقوله: "انطلاقاً من ذلك جاءت دعوة خادم الحرمين الشريفين في القمة الخليجية، التي أقيمت في الرياض – ديسمبر 2011، والتي دعا من خلالها إلى وجوب الانتقال الى مرحلة الوحدة، حيث شخّص الأخطار والتحديات التي تحيط بدول المجلس كافة، مؤكداً وجود حالة استهداف لأمن واستقرار مجلس التعاون، كما شدد على هذا المبدأ بعد عام، خلال افتتاح قمة المنامة الثالثة والثلاثون، في كلمته بأن هناك حاجة ملحة لبناء منظومة دفاعية إلى جانب منظومة أمنية مشتركة، من أجل تحقيق مبدأ الأمن الجماعي لحماية المصالح والمكتسبات المشتركة، والحفاظ على سيادة هذه الدول ومنع التدخل في شؤونها الداخلية".

ولفت إلى أن الموقف الخليجي الموحد كان الدور الحاسم في تحرير دولة الكويت الشقيقة من الاحتلال العراقي، قائلاً

الخطر الثلاثي

وأوضح رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات محمد بن هويدن أن التحديات التي تواجه النظام الخليجي، تتمثل في الفكر الليبرالي الذي يختلف عما تؤمن به النظم الخليجية السياسية المحافظة، حيث ان الليبرالية تعتقد أن الفرد هو الأهم، في حين أن الخليجية تعتقد أن المجتمع هو الأهم، فالفرد غير كامل ولا يستطيع أن يسير أموره بذاته، لذلك يجب أن تتدخل في شؤونه لتحقق أهداف الدولة.

وأدبيات علم السياسة تقول ان النظم الملكية المحافظة تعتبر عدوة لليبرالية، التي جعلت فرنسا تعيش في عنف لأكثر من 100 عام. وأشار إلى أن دول الخليج لو نظرت إلى الانفتاح الذي لديها، لرجعت عنها حتى

لا يرتد عليها في المستقبل، ان ارادت أن تحقق أمنها بطريقة ايجابية، لافتاً إلى أن أحداث الربيع العربي أدخل علينا أفكارا جديدة، أدت لمحاولات اسقاط النظام في المنامة والكويت وبدأت تتعالى المطالبات بالملكية الدستورية.

ولفت إلى أن هناك خطابا سياسيا جديدا على الساحة العربية، بعد أن كان الخطاب الخليجي الأقوى.